

المملكة المغربية
+٠XHHΛξ+ | HCTΨOξΘ



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
٠ΘZVξC ٠٠HHH٠ | ٠ΘXLCξ Λ ٠ΘC٠++X Λ ٠OЖЖ٠ ٠C٠Θ٠٠٠

**تقرير لقاء الحوار الجهوي
لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
جهة العيون – بوجدور – الساقية الحمراء
28 أكتوبر 2014**

إعداد المقررين:

ليلى الخمليشي - هشام بنفضول

معطيات إحصائية حول اللقاء

■ **عدد المدعوين للقاء: 201**، علاوة على أعضاء المجلس (3) المؤطرين لأشغال اللقاء مشاركون واحد (1) من أعضاء المجلس؛ المقرران (2)؛ فريق الدعم التقني واللوجستيكي (3)، فريق الدعم من ولاية مدينة العيون والأكاديمية (5)؛

■ **عدد الحاضرين: 218**

✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء: **100** (47.85%)؛

✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): **16** (7.34%)؛

✓ التعليم العالي (أساتذة؛ باحثون؛ طلبة): **6** (2.75%)؛

✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): **4** (1.83%)؛

✓ النقابات: **7** (3.22%)؛

✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): **18** (8.26%)؛

✓ الصحافة الجهوية والمحلية: **32** (14.68%)؛

✓ مثقفون وفنانون: **9** (4.13%)؛

✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): **7** (3.21%)

✓ جمعيات المجتمع المدني: **18** (8.26%)؛

✓ الفاعلون الاقتصاديون: **1** (0.46%)؛

✓ فريق التأطير والتنظيم: **14**.

■ **زمن اللقاء:**

- بداية اللقاء: 9 و 40 د صباحاً؛

- اختتام اللقاء: 6 و 55 د مساءً؛

- استغرق اللقاء إجمالاً حوالي 9 ساعات ونصف، مع توقفين للغداء واستراحة المساء، خصص منها حوالي 7 ساعات للنقاش وساعة للعروض والمداخلات التأطيرية للمجلس.

■ **المناقشة:** تخلل المناقشة **66** تدخلاً يتوزعون كما يلي:

✓ 56 متدخلاً؛ و 10 متدخلة؛

✓ 18 تدخلاً في الفترة الصباحية (1 متدخلة و 19 متدخلاً)، و 48 في الفترة الزوالية والمساء (9 متدخلات و 39 متدخلاً)؛

■ **المساهمات المكتوبة:**

- توصل فريق التأطير ب (19) مساهمات مكتوبة متفاوتة الحجم والمضمون من بينها :

- " الاهتمام بالدعم التربوي وتعميمه؛ محاربة الغش؛ امداد المؤسسات بالفائض الذي تحتاجه؛

الاهتمام بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة؛ اقتراح مناهج تربوية جهوية" للاستاذة سميرة افتاتي.

- إعادة الاعتبار للمدرسة؛ منح الأولوية لكفايتي القراءة والكتابة؛ وضع أقسام موازية خاصة بالتكوين المهني للأستاذ علي بلقاسمي.

- التعليم الأولي؛ البرامج والمناهج؛ الفاعلون التربويون؛ اللغات، التكوين المهني؛ الحياة المدرسية؛ للأستاذ حمدي كويطي.

- التعليم الأولي؛ الدعم المدرسي؛ مناهج وبرامج محلية للأستاذ بلا حسن.

- خصوصية المحاضرة القرآنية ودورها عبر التاريخ للمندوبية الجهوية للشؤون الإسلامية.

- مقترحات لإصلاح الاختلالات التي تعرفها منظومة التربية والتكوين؛ للأستاذة نعيمة بشرى.

- مساهمات مكتوبة تشكل استمرارية للتدخلات الشفوية.

سياق اللقاء

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة لعيون - بوجدور - الساقية الحمراء يوم الثلاثاء 28 أكتوبر 2014، بقصر المؤتمرات بمدينة العيون.

المشاركون في اللقاء

عرف هذا اللقاء مشاركة 218 مشاركة ومشارك يمثلون مختلف أقاليم وجماعات الجهة، ويمثلون أيضا مجموع الفاعلين في مجال التربية والتكوين بقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم العتيق وكذا التعليم الأولي والقطاع الخاص، بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني وممثلي الجماعات الترابية والمنتخبين إضافة إلى ممثلين عن المجال الإعلامي.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير، يتكون من السيدة والسادة: خالد الصمدي، منسق اللقاء، خديجة الرحاوي، محمد دحمان؛

- والسيد عبد العزيز أولعسري كمشارك.

تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- ليلى الخمليشي وهشام بنفضول: مقرران؛

- سعيد راشق، أمين ماحي، ربيع المهندم: الدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من كل من أكاديمية وولاية العيون في تقديم الدعم لفريق التنظيم.

أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، التي تروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرهلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

برنامج اللقاء

انتظم برنامج اللقاء في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛

2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقاً من تسعة مداخل مقترحة.

شارك في النقاش الذي تلى العرضين، 66 متدخلة ومتدخل، إضافة إلى 19 مساهمة كتابية تم تسليمها خلال اللقاء.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح

افتتح اللقاء بكلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تلتها السيدة خديجة الرحاوي، عضوة المجلس، وقدمت من خلالها :

- سياق اللقاء، بوصفه محطة من محطات البرنامج المرهلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- والهدف منه، المتمثل في تعزيز المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغال المجلس، من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديماً للمجلس بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكامة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسساتي في علاقته بالمؤسسات الأخرى ولاسيما القطاعات الحكومية.

2. عرض التشخيص

قدم السيد خالد الصمدي، مسير الجلسة، عرضاً تناول العناصر التشخيصية التي انتهى إليها عمل المجلس مرحلياً، همت على الخصوص، أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية. وقد خلص العرض المقدم إلى بعض الاستنتاجات تتعلق أساساً بالمكتسبات التي وجب توطيدها وتطويرها، وإلى أهم بؤر التعثر التي ما زالت تعترض مسار تغيير المنظومة التربوية.

3. عرض المحاور الاستشرافية

قدم السيد محمد دحمان، العرض المتعلق بالمحاور الاستشرافية، الذي تمحور حول جملة من القضايا التي تشكل مدخلاً أولياً للنقاش والحوار: التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين، المناهج والبرامج والتكوينات، الفاعلون التربويون (هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير)، القطاع الخاص للتربية والتكوين، البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة، الأدوار

الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة، وعلاقتها بالمحيط، منهجية الإصلاح التربوي، قضايا وموضوعات ذات بُعد جهوي ومحلي.

4. خلاصات تركيبية للمناقشات

1.4. ملاحظات ومقترحات عامة (منهجية انعقاد اللقاء، عضوية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي):

- مسائلة بعض المشاركين منهجية تنظيم هذا اللقاء، وجدوى تنظيمه في شكل جلسة عامة عوض صيغة الورشات الموضوعاتية.
- مسائلة جدوى هذا الحوار، بعد سلسلة المشاورات التي قامت بها الوزارة، وموافاة مختلف المتدخلين المجلس بمذكرات مكتوبة حول نظرتهم للإصلاح.
- الوقوف على عدم وضوح ما يلي هذه اللقاءات.
- اقتراح تنظيم لقاءات أخرى، وتوسيع رقعة جلسات الاستشارة بتنظيم حوارات محلية وإقليمية مباشرة مع الفاعلين.
- عقد مناظرة وطنية لتحديد هوية المدرسة المغربية.
- عدم إشراك المراكز الجهوية للتربية في الحوار (لم يتوصلوا بدعوة).

2.4 الشق التشخيصي

الملاحظات حول العرض

- غياب معطيات رقمية عن وضعية التعليم في المناطق الجنوبية.
- التعميم: التأكيد على المعطيات الكمية: إنجاز على حساب ماذا؟
- لم يتطرق العرض التشخيصي لوضعية الموارد البشرية ومعاناتهم.

عناصر التشخيص

- المقاربات والمداخل الكبرى للإصلاح

- غياب ثقافة تقييم الإصلاحات المنجزة، وترصيد مكتسباتها (عدم افتتاح البرنامج الاستعجالي وكل المنجزات والمقاربات المعتمدة).
- اعتماد مقاربات جزئية تفتقد الى بعد استراتيجي وشمولي وتنتج نفس التجارب الفاشلة. (عشوائية وانفراد القرارات).
- تمركز الإصلاحات في الإدارة المركزية وصعوبة نفاذها الى المستويات اللامركزية.
- عدم إشراك الفاعلين في القطاع، خاصة نساء ورجال التعليم، والشركاء الاجتماعيين في القرارات الهيكلية للإصلاح (البرنامج الاستعجالي نموذجاً).
- وجود إشباع في الخطاب حول الإصلاح، مع صعوبة نفاذه الى أرض الواقع.
- حالة المنظومة اليوم هي نتيجة قرارات اتخذت في السبعينات.

- الحكامة والتمويل

- عدم استمرارية وتراكم السياسات العمومية وغلبة القطيعة بينها.
- عدم الوفاء بالالتزامات وعدم مساءلة المسؤولين وغياب نظام فعال للرقابة وتفعيل الإنجاز.
- عدم وجود تخطيط تصاعدي.
- سوء تدبير وتوزيع الموارد المالية
- ضعف الممرات بين مختلف مكونات المنظومة.
- الميثاق: شارك فيه مجموعة من الفاعلين، أجمع عليه الأغلبية، أما في مرحلة التنزيل، أفضى الكثيرون في تفعيله. فهل تم بلورة إجراءات الإصلاح في أمكنة أخرى بعيدة عن الدوائر التي صاغت الميثاق؟
- غياب منهجية علمية لضبط الاحتياجات الحقيقية للمنظومة، وللتخطيط التربوي والتقييم.
- عزوف المدرسين عن الإدارة التربوية لعدم توفر الشروط المحفزة على تحمل المسؤولية.
- مساءلة نجاعة النظام المعلوماتي "مسار". (بعض المدن ليست لها تغطية لشبكة الانترنت).
- ضبابية الرؤية الاستراتيجية التي تحكم منظومة التربية والتكوين.
- عدم وضوح "مدخلات" المنظومة : الأهداف والغايات من المؤسسة التعليمية.
- سوء اختيار المسؤولين عن الإدارة والقيادة، وسوء تفويض المهام.
- عدم تحديد المهام والمسؤوليات.
- عدم تفعيل المجالس المدرسية.

- الموارد البشرية : التكوين الأساس والمستمر، ظروف عمل المدرس، التأطير التربوي،....

- الخصائص الكبير في أطر التدريس والمراقبة التربوية.
- من الصعب النهوض بالتعليم دون النهوض بأوضاع نساته ورجاله.
- تدني الوضع الاعتباري للمدرس (الحق في الترقية، غياب إصلاح الأنظمة الأساسية، حق التعبير والاضراب، الاجهاز على الحقوق المعنوية للمدرس).
- النظام الأساسي الراهن غير مُحفز.
- حرمان رجال التعليم من التكوين (متابعة الدراسة)
- عدم ملائمة تكوين المدرسين بعملها (أستاذ التاريخ والجغرافيا في حين أنه تكون في واحدة من المادتين).

- البنيات التحتية والتجهيزات وظروف التعلم

- ضعف جاذبية المدرسة.
- عدم إعطاء الأهمية للحياة المدرسية ولتنويع الأنشطة الصيفية وعدم توفر وقت مخصص للأنشطة الموازية لكسب مهارات وكفايات جديدة.
- غياب المكتبة المدرسية.
- انعدام المعدات اللازمة في المختبرات (أو انعدام المختبرات) خصوصا في الشعب التقنية والعلمية.
- بعد المؤسسات عن المتعلمين.
- نظام الساعات الإضافية.
- اكتظاظ الأقسام الدراسية.

- تنامي ظاهرة العنف البدني (بالنسبة للأساتذة والتلاميذ).

- المناهج والبرامج

- غياب البعد الجهوي في البرامج.
- عدم توحيد الكتاب المدرسي.
- غياب تقييم لمقاربة الادمج.
- ضعف الكفايات اللغوية لدى المتعلمين ومحدودية الحيز الزمني المخصص لتعلم اللغات.
- عدم إلمام الأساتذة بكيفية تدريس اللغات، إذ أن طريقة تدريس اللغات تختلف عن كيفية تدريس المواد الأخرى.
- انعدام الفصول المهيئة لتدريس اللغات.
- ضعف مستوى التلاميذ في اللغات يقلص فرصهم، حتى المتفوقين منهم، من ولوج الدراسات العليا.
- انعدام دروس ترجمة المصطلحات العلمية.
- مساهمة تموقع البكالوريا الدولية في المنظومة التربوية، والتبخيس الذي قد يمس البكالوريا المغربية من جراء إحداث هذا المسلك.
- غياب الاستثمار المثمر لوسائل التكنولوجيا.
- غياب مقررات ملائمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
- نظام التقويم تقليدي ومُتجاوز: اعتماد التقويم التربوي أساسا على الذاكرة: هل نريد متعلما شامل المعرفة أو يعالج المواقف؟
- تساؤل حول سبب التكرار في المستوى الخامس ابتدائي علما أن للمستويين السادس والخامس نفس المقرر.

- التوجيه المدرسي والمهني

- معضلة كبيرة: مساهلة نجاعة نظام التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني.
- انعدام الجسور بين التعليم المدرسي والتكوين المهني.

- التكوين المهني

- غياب التكوين المهني والمعاهد في طرفاية.
- اعتبار التكوين المهني ملجأ للفاشلين في التعليم المدرسي.

- التعليم الخصوصي

- تفاوت الفرص بين التعليمين العمومي والخصوصي.
- عدم توافر التعليم الخصوصي في غالب الأحيان على موارد بشرية خاصة به.
- غياب دفاتر للتحميلات ملزمة للقطاع الخصوصي.

- التعليم الأولي

- عدم إيلاء الاهتمام الكافي للتعليم الأولي مما يجعل التلميذ مهددا بالانقطاع والهدر أو الفشل.
- ضعف تكوين مربيي التعليم الأولي. (نظرا لخصوصيات هذا التعليم)

- التعليم العالي والبحث العلمي

- عدم وجود جامعة في المناطق الجنوبية للمملكة.
- عدم إيلاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي وضعف الميزانية المخصصة له، رغم أنه مصدر قوة المجتمع، ويضمن امتلاك الرأس المال المعرفي.
- يجب إعادة النظر في مراكز البحث العلمي، لتصبح مؤسسات تنتج بحثا علميا فعالا
- دور البحث السوسولوجي في تحليل النتائج الكمية.

- المرودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين

- التعليم في حاجة إلى اقتراحات شجاعة وجريئة.
- المدرسة تسير بخطى سلحفائية في عالم يتغير بسرعة.
- ضعف المنتج التربوي.
- الانتقال التلقائي الى المستويات العليا دون اكتساب الكفايات اللازمة (تأثير الخريطة المدرسية).
- تلاشي حُرمة الامتحان.
- غياب تحليل نتائج الامتحانات الإشهادية قصد تقييم المكتسبات الدراسية للمتعلمين.
- ضعف الكفايات اللغوية لدى المتعلمين.

- الانخراط والتعبئة حول المدرسة

- غالبا ما تبقى الشراكة حبرا على ورق، والأطراف لا تلتزم بها.
- انعدام الثقة في المدرسة.
- ضعف انفتاح المؤسسة على محيطها ومحدودية التعبئة المجتمعية حول المدرسة: المجتمع المدني، الأسر، المؤسسات الرياضية والإعلامية، الجماعات المحلية...
- ضعف إخبار الأسر بما يجري في المدرسة.
- ضعف إشراك جمعية الآباء مما يؤدي إلى ضعف قيامها بالأدوار المنوطة بها.
- ضعف التلاؤم مع المحيط الاقتصادي، على الرغم من توصيات الميثاق في هذا الشأن.
- الإسهام المحدود للفاعلين المحليين في شؤون المدرسة، وغياب برامج للتنمية يكون فيها التعليم محورا بارزا.
- محدودية دور الاعلام كآلية لمواكبة الإصلاح وتحفيز الانخراط فيه.
- تفعيل دور الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الجهة.

- كما تميزت المداخلات ببعدها الجهوي والمحلي، إذ شدد المتدخلون على :

- غياب الجامعة في جهة العيون- بوجدور- الساقية الحمراء ؛
- صعوبات في حل المشاكل المتعلقة بالتدبير اليومي في الجهة. (انعدام الاستقلالية)
- غياب المكون "الحساني" في البرامج والمناهج ؛
- أغلبية الأطر الإدارية والتربوية التي التحقت بالجهة بعيدة عن خصوصيات الجهة (تعيين في المناطق الجنوبية بدوافع عقابية) ؛
- انطلاق السنة الدراسية متأخر وثقل المقرر المدرسي.

- تفاوتات داخل الجهة فيما يتعلق بالتعويضات المرتبطة بالعمل في الصحراء (استثناء إقليمي طرفاية ووجود).
- "عسكرة" محيط المؤسسات المدرسية ؛
- عدم استفادة أطر التعليم في الجهة من خدمات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين ؛
- انعدام الربط بشبكة الانترنت في بعض مناطق الجهة.

3.4. الشق الاستشراقي

- مقارنة الإصلاح

- مواصلة الحوار حول ورش إصلاح المنظومة التربوية على الصعيدين الجهوي والمحلي.
- ضرورة تبويب الإصلاح إلى مخططات عمل؛
- ضرورة تفعيل مبدأ المساواة بناء على مقتضيات الدستور الجديد .
- جعل مصلحة التلميذ فوق كل اعتبار، ووضع المتعلم في قلب الإصلاح.
- مشروع الإصلاح: مشروع مجتمعي متوافق.
- اعتماد مقاربة شمولية للإصلاح، في إطار نظرة نسقية للتعليم.
- عدم الانفراد بالقرارات التي تهتم المنظومة ككل؛
- الاتفاق على التصور الناظم للإصلاح ومؤهلاته الأساسية : أية مدرسة نريد؟ أي إصلاح نريد؟ ما هي ملامح المشروع المجتمعي المنشود؟
- ضرورة الابتعاد عن التجربة الفرنسية والاستفادة من التجارب الانجلوساكسونية.
- ضرورة وضوح الرؤية حول الغايات والأهداف الكبرى من التربية : مدرسة مواطنة، لها حقوق وعليها واجبات، تعتمد مقاربة ديمقراطية، تُكون تلميذا منفتحا وحاملا للمعرفة، قادرا على التواصل وعلى إعداد مشروعه الشخصي، مدرسة متجددة ومتفاعلة مع المجتمع...
- التأكيد على ضرورة اشراك الفاعلين وانخراطهم في الإصلاح.
- القطع مع التعاطي السياسي للإصلاح
- القطع مع المقاربات التقنوية التي تعتبر أن قطاع التعليم مكلف ومرهق لميزانية الدولة.
- الأخذ بعين الاعتبار مستجدات البحث العلمي والنماذج العالمية الناجحة.

- الحكامة والتمويل

- تفعيل الحقيقي لمبدأي اللامركزية واللامركز.
- منح المؤسسة التعليمية سلطة قرار واستقلالية في التدبير.
- ضرورة بلورة مشاريع ذات خصوصيات جهوية ومحلية.
- حسن انتقاء الفرق الإدارية.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة والمساءلة، وترسيخ ثقافة المسؤولية والالتزام.
- إحداث آليات تتبع وتقييم للأعمال التي أنجزت والمقاربات التي اعتمدت ؛
- إحداث مجالس جهوية للتربية والتكوين للمتابعة المستمرة لبرنامج الإصلاح المُرتقب.
- إحداث فروع ولجان جهوية استباقية:
 - ترصد الظواهر؛
 - ترصد التطورات الملحوظة؛

○ تستشرف الأفاق.

- تحسين حكمة المنظومة على جميع المستويات وتعزيز التنسيق بين مكوناتها ؛
- تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية على المستوى المالي والإداري ؛
- تكريس البعد الجهوي في العطل المدرسية ؛
- تفعيل دور مجالس المؤسسات ؛
- إصدار دليل مُحين للمرجعيات القانونية.
- تفعيل جسور التواصل بين مكونات المنظومة (خاصة بين التكوين المهني والتعليم المدرسي).
- إحداث آليات للبحث والاستطلاع في الميدان.
- تعزيز الإدارة التربوية وتمكينها بآليات قانونية ومادية للتدبير التشاركي.

- الموارد البشرية : التكوين الأساس والمستمر، ظروف عمل المدرس، التأطير التربوي،....

- العناية بالظروف المادية والمعنوية وتحسين الوضع الاعتباري للمدرس: الإسراع باعتماد نظام أساسي محفز يوازي بين الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى:
 - اعتماد طرق تحفيزية معنوية (شواهد تقديرية).
 - تحسين ظروف العمل،
 - توفير البنية التحتية والتجهيزات،
 - تعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية،
 - تحفيز العنصر البشري المبدع،
 - تخليق مهنة التدريس،
 - ربط الترقية بالأداء التربوي على مستوى جميع الفئات وفق شبكة واضحة للمعايير.
- تحديد مهام ومسؤوليات الأطر التربوية.
- إنجاز معايير للتقويم حسب المردودية
- عدم الاعتماد فقط على مبدأ الأقدمية في الترقية.
- إفساح المجال لرجال ونساء التعليم من أجل المبادرة في التعليم. (تخفيف المقرر الدراسي)
- وضع شروط ملائمة لولوج مهنة التدريس، وتقوية التكوين الأساس والمستمر للمدرس.
- التدبير المحكم والعقلاني للموارد البشرية وسد الخصاص من المدرسين.
- ترسيم الحركات الانتقالية عبر معايير شفافة وعادلة.
- ترخيص نساء ورجال التعليم لمتابعة الدراسة الجامعية.
- تكوين المربين في التعليم الأولي وفي تدريس اللغات.
- تنظيم دورات تكوين مستمر لجميع الأطر التربوية والإدارية.
- بناء جهاز تفتيش فعال ومستقل، وسد الخصاص الحاصل في التأطير التربوي.
- اعتماد إطار مرجعي للتكوين في مهن التربية والتكوين، وإيلاء اهتمام خاص للجانب البيداغوجي والديداكتيكي.
- تجنب رسائل الاستفزاز بعد الإضرابات (الإضراب حق دستوري).

- البنيات التحتية والتجهيزات وظروف التعلم

- تأهيل فضاءات المؤسسات التعليمية (قاعات متعددة الوسائط، المختبرات...)
- جعل فضاءات المؤسسات مناسبة للتعلم ولممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية.

- تزويد المؤسسات بوسائل متطورة مساعدة.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي داخل المؤسسات.
- تحسين ولوجية المؤسسة المدرسية للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

- المناهج والبرامج وطرائق التدريس

- تغيير وتبسيط المناهج.
- إعادة النظر في المقررات المدرسية
- توحيد وملاءمة مضامين البرامج والمناهج مع خصوصيات الجهة (التعدد في إطار الوحدة التربوية)
- إدماج الثقافة الحسانية.
- إيلاء الأهمية القصوى لإدماج تقنيات وتكنولوجيات المعلومات
- تعزيز الكتاب المدرسي وإدراج الكتاب الرقمي.
- تقليص الغلاف الزمني للدراسة، على اعتباره مرهقا للمتعلمين، وملائمة استعمالات الزمن للمرحلة العمرية للمتعلم.
- مقتضيات العصر الحديث: إصلاح الكتب المدرسية والوسائط الديداكتيكية والمقاربات البيداغوجية من أجل تجاوز ركود البرامج والمناهج الحالية.
- مراجعة نظام الامتحانات والتقويم التربويين القائمين على منطق الذاكرة، المنافي لمنطق الحداثة والعلمية، وإدراج أسئلة تركيبية وتحليلية.
- إصلاح نظام البكالوريا وخاصة إعادة النظر في اعتماد نقط المراقبة المستمرة في التقويم، وإدراج الامتحانات الشفوية.
- إعادة النظر في تدبير الزمن المدرسي: توزيع العطل، تواريخ الامتحانات، الأغلفة الزمنية... وضرورة تكريس البعد الجهوي.
- إدراج دروس رقمية.
- العناية بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وبأولئك الذين يعانون من صعوبات في التمدرس : خلق أقسام خاصة بجميع المؤسسات التعليمية، ملاءمة البرامج وتكوين المدرسين...
- العناية بالأطفال المتخلى عنهم.
- ترسيخ قيم السلوك المدني
- ترسيخ قيم المواطنة الحرة وروح المسؤولية وسيادة الهوية الوطنية في الحياة المدرسية.
- تعميم التربية على القيم على جميع المواد الدراسية.
- الاهتمام بتربية شخصية المتعلم، وإذكاء حب البحث والاطلاع والابتكار، وتنمية مهارات التعليم الذاتي، والحس النقدي، والعمل الجماعي لديه.
- ضبط الكفايات التي ينبغي أن يكتسبها التلاميذ للتحكم في المحيط والتأثير فيه.

- تدريس اللغات ولغات التدريس

- الحسم في إشكالية لغات التدريس وتدريس اللغات:
 - سن سياسة لغوية واضحة المعالم، ومنسجمة للاستجابة لما تقتضيه العولمة
 - دعم تدريس اللغات وتخصيص غلاف زمني كاف لذلك.
 - تجويد تعليم اللغات الأجنبية وإدراجها المبكر.

- التوجيه المدرسي والمهني

- اعتماد الطرق العلمية في التوجيه التربوي.
- القيام بأبحاث مدرسية ميدانية.
- ضرورة تمويل المراكز الجهوية للتنشيط والتوجيه التربوي للرفع من فعالية مساهمتها.
- إعادة النظر في التوجيه المدرسي والمهني، وكيفية توجيه التلاميذ دون حصر مسار التوجيه على إكراهات الخريطة المدرسية وإيلاء الأهمية اللازمة بنتائج المتعلم ومشروعه الشخصي.
- تيسير توجيه التلاميذ المتعثرين نحو بدائل تربوية (تنويع المسارات، تنمية التكوين المهني...).

- التعليم الأولي

- إنشاء أقسام التعليم الأولي داخل المؤسسات المدرسية:
 - مبادرة في مدينة طرفاية: استغلال فائض في الموارد البشرية (أستاذة) وإنشاء قسم للتعليم الأولي.
- التركيز على الدور المحوري للتعليم الأولي وتكوين الكفاءات اللازمة للنهوض به.

- التعليم الخصوصي

- ضرورة المراقبة من قبل الدولة من أجل ضمان تكافؤ الفرص بين التلاميذ الخصوصيين والعموميين.

- البحث العلمي والتربوي

- ضرورة إنشاء جامعة في المناطق الجنوبية.
- ضرورة تنمية البحث العلمي كآلية أساسية لبناء مجتمع المعرفة
- دعم البحث العلمي بتيسير تنقل الطلبة للمشاركة في تظاهرات علمية.
- تطوير البحث التربوي.
- إحداث خلايا للبحث التطبيقي.

- التعبئة حول المدرسة

- ضرورة تفعيل الشراكات.
- ضرورة تحيين أنظمة الشراكة.
- إلزام القطاع الخاص في دعم بعض الأنشطة التربوية.
- تعزيز دور الأسر وتقوية تواصلهم مع المؤسسة.
- تقوية انخراط الجماعات المحلية في دعم المدرسة.
- تقوية روابط المؤسسة العمومية بخصوصية المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.
- إسهام المقاولات ومختلف الفاعلين الاقتصاديين.
- التعاقد مع المؤسسات الإعلامية والرياضية لدعم المدرسة.

5. اختتام اللقاء

تقدمت السيدة خديجة الرحاوي بالشكر لكل المشاركين على أفكارهم ومقترحاتهم التي أغنت محتوى الحوار.

بدوره، أشار السيد خالد الصمدي في اختتام اللقاء الى أن العرض التشخيصي الذي قُدم في صيغة تركيبية، يستند إلى معطيات وإلى مرجعيات ودراسات موضوعاتية أنجزها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أو توجد في طور الاستكمال. كما أكد على الهدف من اللقاء وغرض المجلس في استغلال كل ما جاء في تدخلات المشاركين في إعداد التقرير الاستراتيجي.

ثم تقدم بالشكر للمشاركين على غنى عصارة هذا اللقاء الذي يشكل مادة خصبة مكونة من تجاربهم واقتراحاتهم وتساؤلاتهم. وأكد على أن الإصلاح يتطلب مقاربة شمولية مندمجة تقتضي التآني والمثابرة وبناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية.

تقدم السيد محمد دحمان بالشكر لجميع المتدخلين على اقتراحاتهم البناءة وأكد على وجود إرادة قوية للإصلاح.

اختتم اللقاء بكلمة للسيد خالد الصمدي الذي جدد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركات والمشاركين على مساهمتهم في هذا اللقاء. كما ذكّر بأن نتائج اللقاء الجهوي تعتبر حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.